Journal Of the Iraqia University (75-7) April (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

إشكالية الفيضانات في لواء ديالى (١٩٣٢-١٩٥٨)

م.م بتول أنور علي اكبر حسن
الجامعة المستنصرية/كلية الآداب

The Problem of Flooding in Diyala District (1932-1958)

M.M. Batool Anwar Ali Akbar Hassan
Al-Mustansiriya University / College of Arts
batoolanwar1994@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

ان اهم ما جاء في البحث هو معرفة موقع نهر ديالى واهميته الكبيرة لتغذيه مساحات كبيرة من أراضي لواء ديالى وتم تقسيم البحث الى مبحثين الأول يخص مشكلة الفيضانات التي عانى منها اللواء طوال مدة ١٩٥٨-١٩٣٢ ويعود سبب الفيضانات الى سبب رئيسي هو ارتفاع مناسيب المياه في نهر ديالى، اما المبحث الثاني فقد تحدث عن مشكلة مياه مندلي التي كانت لها الأثر المباشر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، والتي سببت بتدمير المحاصيل الزراعية والجفاف الأرض مما دفع الفلاحين الى الهجرة وترك أراضيهم، كما قام البعض الأخرى بالعمل بمهن أخرى من اجل سد نفقات المعيشة.**كلمات مفتاحية:-(الفيضان، الغرق، مبالغ مالية، ديالى ، مندلي).**

Summary:

The most important point in the research is understanding the location of the Diyala River and its great importance in irrigating large areas of Diyala Governorate. The research was divided into two sections: the first concerns the problem of floods that the governorate suffered from during the period 1932-1958, which were mainly caused by the rise in water levels of the Diyala River. The second section discussed the problem of Mandali water, which had a direct impact on the economic and social life in the region, causing the destruction of agricultural crops and land drought, prompting farmers to migrate and leave their lands. Some others sought work in different professions to cover their living expenses.Keywords: (flood, drowning, sums of money, Diyala, Mandali)

مقدمة:-

تعود أهمية البحث الى معرفة المشكلات المائية التي كان سكان اللواء يعانون منها ففي بعض المناطق كانت هناك فيضانات سببت خسائر فادحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعية وفي مناطق أخرى كانت تعاني من جفاف أدت الى تلف وتدمير محاصيلهم الزراعية مما دفعهم الى الهجرة.وقسم البحث الى مبحثين الأول اختص بالفيضانات التي حدثت من عام ١٩٣٢ الى ١٩٥٤ واعتمد الباحث فيه على الوثائق الحكومية وبعض الملفات، اما المبحث الثاني فقد اختص بمشكلة مياه مندلي واعتمد فيها على بعض المصادر وملفات المديرية الري العامة.

لمحة تاريخية عن لواء ديالى واهميته:

أطلقت تسمية لواء ديالى وذلك نسبة الى نهر ديالى الذي يعد من أطول روافد نهر دجلة اذ يبلغ طوله حوالي (٣٨٦) كم من منابعة حتى مصبه منها (٣٠٠) كم داخل الأراضي العراقية، وتعود أهمية هذا النهر من حيث تغذيته لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية على جانبي النهر، ففي الجانب الشرقي تتفرع منه جداول (خريسان، مهروت، الروز، الهارونيه، شهربان) اما الجانب الغربي فيتفرع منه جدول الخالص الذي يزود النهر بحوالي (١٣,٥٧) من نسبه الكلية للمياه. (محمد، ١٩٨٦، الصفحات ٢١-٣٣)ويصفه بعض المؤرخين أبرزهم ياقوت الحموي، اذ يصفه بأنه الهر الكبير الذي يقع بالقرب من مدينة بغداد، كما يصفه احمد سوسه بأنه يختلف عن بقية انهار العراق وذلك من حيث مصبه الذي يكون ضمن حدود الدلتا العراقية في الجنوب، فضلاً عن أهميته في ارواء المزارع سيحا وانه تصريفه الصيفي يستهلك لأغراض الري وبذلك تكون مياهه مقسمه بين

جداول الري التي تتفرع في الأجزاء العليا منه. (العنزي، ٢٠١١، الصفحات ٨-٩)اما موقعه الجغرافي فيقع اللواء في المنطقة الوسطى من العاق والى الشرق من حوض نهر دجلة ما بين خطي طول ٤٤-٤٦ شرقا وخطي عرض ٣٣-٣٥ شمالا، كما تبلغ مساحة اللواء الكلية هي (١٢٠,٨١٣) كم٢ وبذلك يكون قد شكل حوالي (٤,٣٪) من مساحة البلاد، كما يحد اللواء من الجهة الجنوبية الغربية لواء بغداد اذ تصل المسافة بين لواء بغداد و لواء ديالى الى (٦٠) كم٢، اما شرق اللواء فيحده جبال (بشته كوه) الإيرانية ومن جهة الجنوب يحده لواء الكوت، اما الجهة الشمالية يحده لواء كركوك ومن الشمال الشرقي لواء السليمانية. (اخرون، ٢٠٠٥، صفحة ٢١٥)اما أهمية اللواء فهي عديدة منها العامل الاقتصادي الذي يكون محط قوافل النقل والتجارة بين ديالى وبغداد فضلا عن بعض المدن العراقية، وكونه امتداداً لطريق خراسان الذي يعتبر أحد أبواب بغداد الأربعة الذي وضعها الخليفة العباسي أبا جعفر المنصور وهو الباب الشمالي الشرقي المؤدي الى إقليم خراسان. (مصطفى و احمد، ١٩٥٨، صفحة ٤٨)ويقسم اللواء الى عدة اقضية منها: -

١- قضاء بعقوبة.

٢- قضاء شهربان.

٣- قضاء خانقين.

٤- قضاء دلتاوه.

٥- قضاء مندلي.

اما طبيعة سطح اللواء فهي مقسمة الى قسمين لأول هو القسم الصخري وهو قسم غير صالح للزراعة اما القسم الثاني هو القسم الصالح للزراعة والذي يكون في القسم الجنوبي من اللواء وتشغل مساحة حوالي ٧٠٪ من أراضي اللواء بالكامل (العزاوي، ١٩٦٩، صفحة ١٠)

المبحث الأول: - مشكلة الفيضانات وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اللواء (١٩٣٢-١٩٥٨)

تعود مشكلة الفيضانات من المشاكل المهمة التي اثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لواء ديالى، ولذلك سعت مشاريع الخزن الى تخفيف تأثير الفيضانات على الوضع العامة في اللواء ولكنها لم تنجح في ذلك ويعود ذلك الى ان معظمها لم تنفذ على ارض الواقع. فضلا عن قيام دوائر الريع باستخدام وسائل عديدة لمواجهة خطر تلك الفيضانات وذلك عن طريق انشاء السدود الترابية الوقتية التي تصنع من التراب والحطب الا انها لم تكون ذات أهمية تذكر ولم تحد من خطر الفيضانات. (العنزي، ٢٠١١، صفحة ١٥٥)وعلى الرغم من ذلك فقد كانت هذه الطريقة تكلف الحكومة مبالغ كبيرة ومجهود قوي من قبل الفلاحين من اجل جمع المواد اللازمة لبناء السدود حيث اجبر الفلاحين في بعض الأحيان الى ترك ارضهم ومزارعهم طوال مدة الفيضان مما كبدتهم خسائر فادحة دون مقابل فلم تقوم الحكومة بتعويضهم وانما اقتصر عملها على اعطائهم وجبتين من الطعام والتي تكون غالباً من التمر والخبز قط وكانت أحيانا تمتنع عن ذلك فيقوم الفلاحون بتوفير ذلك بأنفسهم. (حمود المعموري، ١٩٩٩، صفحة ١٦٠)ومن الجدير بالذكر ان نهر ديالى يختلف عن نهر دجلة وروافده من حيث أوقات حدوث الفيضانات وذلك تبعا لأشهر معينة في السنة، اذ يفيض نهر ديالى في أشهر (شباط واذار ونيسان) ويشتد في منطقة جبل حمرين وذلك في منتصف شهر نيسان، اما نهر دجلة في بغداد فيكون منخفضا نسبيا في شهر شباط وبعدها يبدأ بالارتفاع تدريجيا حتى شهر آيار، وعلى الرغم من معرفة الحكومة بهذه الأوقات الا ان إجراءاتها للحد من الفيضان من خطر الفيضان كانت غير ناجحة ولأنها كانت دائما تهدف الى حدوث كسرات في الضفة اليمنى من نهر ديالى. (احمد، ١٩٦٥، صفحة ٤٩)فضلا عن ذلك حدوث عدة كسرات في السدود الشمالية في بغداد على نهر دجلة وكان سببها هو تصريف المياه الى منطقة المحيطة بمدينة بغداد، وقد سببت هذه الكسرات غرق عدة مناطق أهمها (معسكر الرشيد والجادرية والزعفرانية)، كما قد سبب الغرق في عدة بساتين والأراضي الزراعية في مدن واقضية تابعة للواء ديالى القريبة من النهر. (الحمداني، ١٩٨٤، صفحة ٩٥)وقد شهدت المدة منعام (١٩٣٢-١٩٥٨) حدوث عدة فيضانات في لواء ديالى كان اهم وأخطرها في عوام (١٩٣٦-١٩٤٦-١٩٥٤).

١-فيضان عام ١٩٣٦: - أدى ارتفاع منسوب المياه في نهر ديالى اذ وصل الى ذروته التي بلغت حوالي (٧٢,٧٥) م وذلك في ٢ نيسان عام ١٩٣٦. (الحكومة ، ١٩٥٠، صفحة ١١٥)قد تسبب هذا الفيضان الى حدوث غرق في ناحية قز لرباط بكاملها والى حدوث غرق في البساتين والأراضي الزراعية القريبة من النهر، مما تسبب ذلك في حدوث خسائر كبيرة فقد غرق حوالي (٧٠) بيتا سكنيا و (١٠) خانات و(١٠) دكاكين بالإضافة الى (٢٨) نقهى وجامع المدينة، فضلا عن معمل الدبس الموجود داخل المنطقة، كما قد تسبب هذا الفيضان بتهجير أهالي المنطقة اذ وصل عددهم ما يقارب (٤٤٠) شخص. (جريدة العراق، ١٩٣٦)وقد تزامن ذلك مع حدوث امطار كثيفة في قضاء خانقين أدت الى تخريب (٤١) بيتا سكنيا و (١٩) حانوتا فضلا عن (٤) خانات وعدد من الاضرار الأخرى. (العربي، ١٩٣٦)وقد تصاعدت الأمور سوءا مما دفع أهالي ناحية

قز لرباط وقائمقام قضاء خانقين (عبد الحميد الديوني بازر ولد عام ١٨٩٢- وتوفي ١٩٦٩) وهو اداري وعسكري عراقي الى مناشدة الحكومة وكل من يستطيع تقديم المساعدة للمحتاجين، كما قام النائب عز الدين النقيب (١٨٩٩-١٩٦٩) الذي انتخب نائبا على لواء ديالى في ١٩٢٤ بطرح سؤال في مجلس النواب على رئيس الوزراء ياسين الهاشمي (١٨٨٤-١٩٣٧) أكد فيه على الوضع الذي يمر في سكان قز لرباط وخانقين من الدمار والكارثة بعد ان دمر الفيضان والامطار اراضهم، كما قد طلب النائب من الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم المساعدة للذين تهدمت دورهم ولم يعد لهم مكانا للعيش، وطال ايضا بتقديم المساعدات المالية لهم. (النواب، ٢١/كانون الاول/١٩٣٥، صفحة ١١٥)وبعدها استطاعت الحكومة الاستجابة لمطالب التي قدمها النائب وذلك عن طريق اعانة الاسرة التي تعرضت الى خسائر بتعويضهم بمبالغ مالية، كما قامت الحكومة بأعمال لإنقاذ المتضررين من الفيضان وذلك بمساعدة متصرفية لواء ديالى. (العنزي، ٢٠١١، صفحة ١٥٧)وبناء على مقترح وزير المالية الشفوي (رؤوف البحراني ١٨٩٧-١٩٦٣) الذي ترأس الوزير في عام ١٩٣٥ في عهد وزارة ياسين الهاشمي، وافق مجلس الوزراء على منح مبلغ قدره (٢٠٠٠) دينار لمساعدة المتضررين جراء حادثة الغرق في ناحية قز لرباط. (البلاط الملكي، صفحة ٤)وبموجب قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٣٦ الذي نص على ان تقوم وزارة المالية بتوزيع المساعدات المالية على جميع من تهدمت منازلهم وأصبحوا بلا مأوى. (البلاط الملكي، الصفحات ٤-٥) وكان لجمعية الهلال الأحمر العراقية التي تشكلت عام ١٩٣٢/٣/١ دورا كبيرا في تقديم المساعدات الضرورية للمحتاجين منها (١٥٠ بطانية و ١٨٠ قطعة ملابس مختلفة الأنواع)، كما قامت الجمعية بجمع التبرعات ممن يمتلك القدرة المالية على دفعها، فضلا عن ذلك فقد انتشرت روح المحبة الوطنية بين عموم انحاء البلاد لمساعدة منكوبي حادثة الغرق مما دفع المتصرفية لواء الحلة بعقد اجتماع وتشكيل لجنة يترأسها قائمقام قضاء الهندية (عبد الرزاق عدوة ١٨٩٦-١٩٧٦)، كانت مهمة هذه اللجنة هي جمع التبرعات المالية من أهالي اللواء اذ وصل المبلغ النهائي للتبرعات الى (٢٤) دينارا وبعدها ارسل المبلغ الى لواء ديالى. (العراق، ١٩٣٦)؛ (العربي، ١٩٣٦)وبعد ذلك تم تشكيل لجنة في لواء الموصل من اجل الهدف نفسه حيث وصلت التبرعات الى حوالي (٣٤) دينارا، فضلا عن تشكيل لجان أخرى في كل من لواء الكوت ولواء الديوانية لجمع التبرعات أيضا، كان الغاية من تشكيل هذه اللجان هي مساعدة وإنقاذ أهالي ناحية قز لرباط من الدمار والجوع الذي اصابهم بسبب حادثة الغرق والفيضان، وقد قررت الحكومة في ١٠ أذار ١٩٣٦ انشاء قرية ذات مواصفات عصرية جديدة في ناحية قز لرباط قدرت مساحتها حوالي (٨٠٠) الف متر مربع، وبعدها بناء سراية للحكومة بالإضافة الى مدرسة و مستشفى ومخفر شرطة ومسجد ودائرة للبلدية وسوق، فضلا عن قيام الحكومة ببناء عدة دور سكنية تم تصنيفها على ثلاثة نماذج مختلفة في هذه الناحية. (العربي، ١٩٣٦)؛ (العراق، ١٩٣٦)ومن الجدير بالذكر ان مجلس الوزراء قرر تخصيص مبلغ (١٠ الالف) دينار من اجل عملية البناء للقرية الجديدة كما قررت الحكومة تغيير اسمها الى (ناحية السعدية) بدلا من (ناحية قز لرباط). (العراق، ١٩٣٦)بالإضافة الى ذلك قررت مديرية الري العامة القيام بعملية حفر مبزل في هذه الناحية وذلك من اجل الحفاظ عليها وحمايتها في المستقبل من اخطار الفيضانات المحتملة. (العنزي، ٢٠١١، صفحة ١٥٩)

٢- فيضان عام ١٩٤٦:في ١٤ اذار عام ١٩٤٦ حدث فيضان في نهر ديالى وذلك بسبب ارتفاع مناسيب المياه الى اكثر من (٧٤,٧٠) متر، ويعود السبب الرئيسي للفيضان هو كثرة الامطار الساقطة وذوبان الثلوج في تلك المنطقة التي أدت الى زيادة ملحوظة في نسبة مياه النهر في جبال حمرين. (الحكومة ، ١٩٥٠، صفحة ١١٥)ويعد فيضان عام ١٩٤٦ من اهم وأخطر الفيضانات التي حدثت في تاريخ العراق، اذ اثر هذا الفيضان وبشكل ملحوظ على الوضع العام في البلاد وعلى الوضع الخاص في لواء ديالى، وذلك بسبب تزامن فيضان نهر ديالى مع فيضان نهر دجلة اذا ارتفعت مناسيب نهر دجلة الى (٣٥,٧٨) متر فوق سطح البحر، اذ سبب في التقاء مياه النهرين غرقا كبيرا في معسكر الرشيد بكامله، فضلا عن غرق عدة مناطق مهمة منها منطقة الزعفرانية ومنطقة الرستمية (دار المعلمين الريفية). (شريف، ١٩٨٩، صفحة ٢٨)اما بالنسبة للأثار السلبية التي خلفها الفيضان فهي غرق عدة مناطق و قرى في لواء ديالى منها (قرية العبارة التي تقع شمال قضاء بعقوبة وقرية ذيابه وقرية زاغ نية و قرية حد مكسر و قرية حد الأخضر)، كما أدى حدوث الفيضان الى انقطاع الطرق بين اللواء ومناطق المجاورة له. (النواب، الدورة الانتخابية العاشرة ١٩٤٣-١٩٤٦، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٦، الجلسة (٢٩)، ١٠/نيسان/١٩٤٦، صفحة ٤٢٠)ولم تكن هذه الاضرار الوحيدة التي خلفها الفيضان بل تعدى ذلك فقد احدث الفيضان هدم في جميع جدران التي تحيط ببساتين بعقوبة وادت الى غرق حوالي اكثر من (٣٠٠٠) الف بستان، كما تهدمت عدد غير قليل من الدور السكنية في قضاء بعقوبة بلغ عددها ما يقارب (٣٦) دارا، اما ناحية قزانيه فقد تهدمن دور بحدود (٥٠) دارا. (العراق، ١٩٤٦)ومن الجدير بالذكر ان الحكومة لم تقف ساكنا بل شكلت لجنة لإغاثة المتضررين من الفيضان في مختلف انحاء البلاد ومنها في لواء ديالى، وقد جاء قرار اللجنة هو تخصيص مبلغا ماليا قدره (٣٧٠٠) دينار من اجل إعادة اعمار الدور التي تهدمت، فضلا عن تقدير المساعدات المالية اللازمة للفلاحين والمزارعين الذين تضررت وتلفت محاصيلهم ومزروعاتهم. (العنزي، ٢٠١١، صفحة

١٦٠)ولا ننسى التبرعات التي تم الحصول عليها عن طريق الطبقات الميسورة الحال والمنظمات الخيرية والشركات بمبالغ نقدية، ومنها شركة نفط خانقين التي تبرعت بمبلغ قدره (١٠٠٠) دينار. (العراق، ١٩٤٦)

٣-فيضان عام ١٩٥٤ :يعود سبب الفيضان الى ارتفاع منسوب الى ارتفاع منسوب المياه في نهر ديالى فقد وصل نسبته الى (٧٥,٦٥) متر في موقع جبل حمرين وذلك في ٢٥ أذار عام ١٩٥٤، لذلك يصنف فيضان ١٩٥٤ من اخطر الفيضانات التي حدثت في لواء ديالى. (احمد، ١٩٦٥، الصفحات ٥٧٣-٥٧٤)وقد زاد الوضع سوءا عندما ارتفع منسوب مياه نهر دجلة في ٢٦ أذار عام ١٩٥٤، اذ بلغت نسبته حوالي ٣٦,٦٥ متر فوق مستوى سطح البحر، مما هدد الجانب الشرقي من مدينة بغداد ودفع الجهات الرسمية الى فتح عدة كسرات في مناطق مختلفة مناجل تخفيف من خطر الفيضان، فتم فتح في جهة نهر ديالى المسمى بالخفاجي ومنطقة الرفيع القريبة من منطقة الطارمية و فتحتيين في الجهة اليمنى في الجهة اليمنى في (اليهودية و الداودية). (شريف، ١٩٨٩، صفحة ٢٩) اما الجانب الايسر من النهر فقد تم فتح ما يقارب أربعة كسرات من نهر ديالى هي (كسرات الخفاجي والقرغولية وجرف النداف والرفاعية)، وعلى الرغم من قيام الحكومة بهذا الإجراءات الا ان خسائر الفيضان لم تنتهي فقد غرقت بعض المناطق منها منطقة الوزيرية ومعسكر الرشيد والزعفرانية والجادرية والمناطق المحاذية لنهر ديالى. (الحمداني، لمحات عن تطور الري في العراق قديما وحديثا، ١٩٨٤، صفحة ٩٩)وقد استخدمت الحكومة الطائرات لإنقاذ العوائل المحاصرة فقد قانت باللقاء (٢٠) طنا من المواد الغذائية اللازمة لهم، وقد تسبب الفيضان بأضرار كبيرة جدا حيث وصل عدد المنكوبين في عموم البلاد الى ما يقارب ربع مليون نسمة، فضلا عن الاضرار المالية التي الحقت بهم فقد وصلت الى (٣٠) مليون دينار، كما قد غمرت المياه اكثر من مليوني دونم من الأراضي الزراعية والبساتين. (الاتحاد، ١٩٥٤)لذا تعتبر المدة ما بين (١٩٢٤-١٩٥٤) هي اسوء ٣٠ عاما تمر على سكان لواء ديالى وذلك لما لها من اثار سلبية كبيرة على حياة سكان المنطقة، اذ نتج عنها غرق وتدمير عدد كبير من البساتين والأراضي الزراعية فضلا عن القرة القريبة من النهر لاسيما (قرية العبارة والحدج الأخضر)، كما تسبب في قطع الطرق التي تربط لواء ديالى وبغداد لاسيما (طريقي بغداد=بعقوبة وبغداد-الخالص). (الزمان، ١٩٤٥)وكانت احدى الإجراءات التي قامت بها الحكومة لمعالجة الأوضاع في المناطق التي تعرضت الى الفيضان هي تشكيل لجنة عليا لإغاثة المنكوبين، كما قد أرسلت هذه اللجنة مبالغ مالية الى متصرفية لواء ديالى بلغت حوالي (٨) الالف دينار، بالإضافة الى قيام اللجنة بأرسال عدد من المواد الضرورية واللازمة للنكوبين من سكان اللواء أهمها (١٥) الف حصيرة و (٨٠٠) طن من التمور و (٥٠) طنا من الحنطة، وقد قررت هذه اللجنة القيام بأنشاء قريتين تتصف بالصفات الحديثة والمتطورة في قرية العبارة وقرية الحد الأخضر. (الزمان، ١٩٤٥)بعد ذلك استطاعت مديرية الاشغال العامة بأعاده فتح طريق (بغداد – بعقوبة) وذلك بعد ان تم اصلاح الاضرار التي سببها الفيضان. (العنزي، ٢٠١١، صفحة ١٦٢)وبذلك نستطيع القول ان توالي حدوث الفيضانات على لواء ديالى قد خلف اثارا سلبية على العراق بصورة عامة وعلى لواء ديالى بصورة خاصة، وذلك نتيجة لهدر الأموال الطائلة التي انفقتها الحكومة لمعالجة الخسائر التي سببتها الفيضانات، بالإضافة الى الخسائر الاقتصادية التي اصابت المزارعين من الغرق والتدمير المزارع والبساتين في المنطقة، ولذلك فرضت على الحكومات المتعاقبة ان تعمل على انشاء سدود وخزانات من اجل الحد من خطر الفيضانات ومنع حدوثها من أخرى، فضلا عن حماية الثروة المائية والحفاظ عليها لأنها تعتبر العنصر الأهم في عملية الزراعة وان الفلاح العراقي هو بأمس الحاجة اليها في أيام تقل فيها مناسيب المياه في نهر ديالى وتخليص السكان من الحوادث الفيضانات والاثار المترتبة عليها. (حمود المعموري، ١٩٩٩، صفحة ١٦٥)

المبحث الثاني: - مشكلة مياه مندلي

تعد مشكلة مياه مندلي من المشاكل التي تربط بين الحياة الاقتصادية والاجتماعية في قضاء مندلي، كما لها اثر على الاقتصاد الزراعي في لواء ديالى للمدة من عام (١٩٣٢-١٩٥٤)، اذ يقع قضاء مندلي في الجهة الشرقية من اللواء وقرب الحدود العراقية- الإيرانية وشرق من تلال حمرين حيث تصل المسافة بينهم الى حوالي (٢٠) كم، ويقع القضاء على الجهة الشمال الشرقي من بغداد ويبعد عنها حوالي (١٠٠-١٢٠) كم، كما يقع القضاء بين خطي حول (٢٦-٤٥)، (٣٧-٤٥) شرقا وخطي عرض (٤٠-٣٣)، (٤٨-٣٣) شمالا. (الاشعب، ١٩٦٩، صفحة ٢٤٦)وتتكون تربة قضاء مندلي من ترسبات (نهر كنكير) الذي ينبع من السفوح الغربية لجبال زاكرووس على امتداد جبال كيلان-جوار في ايران، ويبلغ طولة حوالي١٣٣كم من منابعة لغاية قطعة الحدود المشتركة مع العراق عند مضيق كومة سنك في جبل سمبار على بعد ٨كم شمال قضاء مندلي وينحدر باتجاه الجنوب الغربي. (الحكام، ٢٠٠٠)ويعتمد القضاء في الزراعة على مياه نهر كنكير بشكل أساسي، وتبلغ مساحة أراضي القضاء حوالي ٢٠٠كم ٢، او ما يعادل (٨٠,٨٠٠٠) مشاره، وتميزه تربة قضاء منجلي بأنها تربة قضاء مندلي بانها تربة تصلح لزراعة أنواع مختلفة من المحاصيل الزراعية واهمها زراعة الحقلية أي زراعة (القمع والشعير) والتي تشغل مساحة قدرها (٦٢,٠٠٠) مشاره، فضلا عن الأراضي الزراعة

بالبساتين (٣٥٠٠) مشاره. (الاشعب، ١٩٦٩، الصفحات ٢٥٩-٢٦٠)وبعد عام ١٩٤٠ توقفت الزراعة في هذا القضاء، وذلك بسبب قلة المياه التي كانت تصل الى المنطقة عن طريق نهر كنكير وجداوله الأربعة (فلشت، جني، السوق باغ والجيزاني) والتي تغيير المصدر الرئيسي للمياه التي يحتاجها المزارعون في تلك المنطقة، اذ اخذت المياه تقل شيء فشيً في هذه الجداول مما سببت مشكلة كبيرة للمزارعين الذين يعتمدون عليها في القضاء، وبصورة تدريجية بدأت مساحة الأراضي الزراعية تقل في القضاء، وقد تضررت ناحية قزانيه اكثر من مندلي من عدة جوانب اذ قلت نسبة الأراضي المزروعة بالأشجار فيها بنسبة ٢٢٪ في حين بلغت في مندلي ٧٪، اما المحاصيل الزراعية كالخضروات وغيرها فقد تناقصت نسبه الإنتاج الى درجة أصبحت مندلي تستورد بعض المحاصيل بعد ان كانت هي التي تصدرها. (العنزي، ٢٠١١، صفحة ١٦٤)ومما زاد الوضع سوءاً هو زيادة استغلال المياه من الجانب الإيراني لاسيما في عملية ري مزروعاتهم في الزراعة الصيفية في منطقة (سومار- ضبار) الإيرانية الواسعة، وهذا بدوره أدى الى قلة المياه التي تصل الى الأراضي العراقية وتحديدا الى مندلي، اذ تصل نسبة استغلال المياه في نهر كنكير الى نصف من النسبة الكلية وهذا يخالف الاتفاقية الدولية لبرتوكول القسطنطينية الذي عقد في ١٧ من تشرين الثاني ١٩١٣، والذي بدوره اكد على احقية بوصول نصف المياه الى أراضيه عن طريق هذا النهر. (الاشعب، ١٩٦٩، صفحة ٢٥٨)ويعود سبب زيادة استغلال المياه من قبل الجانب الإيراني الى زيادة الزراعة في المنطقة واستغلال المزارعين لمياه النهر بطريقة غير مشروعة، وقد سبب ذلك انخفاض كبير في نسبة المياه الدخلة للحدود العراقية وبالتالي أدى هذا على تلف معظم أشجار البساتين بما فيها لشجار النخيل وأصاب الجفاف المنطقة بشكل عام. (الصالحي، ١٩٦٨، صفحة ٢١) كما أدى سوء الأوضاع وقلة المياه الى دفع المزارعين الى رفع شكوى بالعرائض والمناشدات الى الجهات المختصة مطالبين فيها إيجاد حلول سريعة لهم تخلصهم من مشكلة التي سببت لهم خسائر كبيرة قبل ان يخرج الوضع عن السيطرة وتدفعهم الى الهجرة وترك القضاء. (العراق، ١٩٣٢)كانت مشكلة الفيضانات وإيجاد الحلول المناسبة لها من المشكل المهمة التي شغلت جميع مناقشات مجلس النواب منذ مراحل التأسيس الأول عام ١٩٥٢، وكان اول من اقترح الحلول المناسبة لها ووضعها ضمن مناقشات مجلس النواب هو النائب (ألياس النقيب) الذي ولد في مدينة مندلي عام ١٨٨٣ وساهم في ثورة العشرين وقد رشح نائبا عن المجلس النيابي في الدورة الأولى (١٩٢٥-١٩٢٨) لتمثيل لواء ديالى. (رميض، ٢٠١٠، صفحة ٨٥)وقد قام (ألياس النقيب) بطرح مشكلة مياه نهر (كنكير) في مندلي، موضحا فيه ضرورة معالجتها بالسرعة الممكنة وقام بتقديم مقترح يقتضي بأنشاء قناة كهريز في المنطقة، وكانت فكرة هذه القناة تقوم على احداث تشقق بشكل منحدر تدريجيا من بئر في مستوى اعلى وتنخفض تدريجيا الى بئر بمستوى اوطأ وتكرر هذا العملية من بئر الى بئر اخر، وقد أوضح ان المسافة بين كل بئر واخر يجب ان تكون من (١٥-٢٥) متر وتنتهي القناة على سطح الأرض على شكل عيون يستفاد منها. (الخلف، ١٩٥٩، صفحة ١٧٣)وقد اكدت وزارة الداخلية سعي الحكومة لحل المشكلة مع الحكومة الإيرانية وذلك عن طريق تشكيل اللجان المشتركة التي توضح عدم استفادة الحكومة العراقية من حقها في المياه، كما قد طالبت المفوضية العراقية الموجودة في طهران بإيقاف التجاوزات على مياه النهر وناشدت الحكومة الإيرانية بذلك الا ان الحكومة الإيرانية لم ترد على أي من ذلك. (والوثائق، صفحة ٤١)ومن الجدير بالذكر ان مشروع قناة (كهريز) الذي اقترحه النائب (اليأس النقيب) كان يتطلب من الحكومة لعراقية مدة سنتين على الأقل لأنشائه ومع ذلك فان الحكومة اخذت فكرة انشاء القناة بعين الاعتبار واعتبرته الحل الأمثل لحل هذه الازمة، وكان للنائب (عز الدين النقيب) دوراً مهما في إعادة طرح القضية ويعتبر عز الدين النقيب من السياسيين العراقيين الذين ولد عام ١٨٩٩ في مندلي وتوفي في بغداد في ٦ شباط ١٩٦٩، وانتخب نائبا عن لواء ديالى في مجلس النواب العراقي في دورته الثانية، وبقي نائبا في جميع الدورات حتى اخر مجلس نيابي في العهد الملكي، بأستثناء الدورة السابعة بين شباط وآب ١٩٣٧م. (رميض، ديالى سيرة اعلام ومسيرة احداث، ٢٠١٠، صفحة ٢٦٩)وقد تركزت جهود النائب عز الدين النقيب في جلسات مجلس النواب على تكرار طلبه في والمطالبة بضرورة وضع حل لهذه المشكلة التي بدأت تأخذ حيزا اخر، فقد تسببت بجفاف البساتين والأشجار في مندلي مما دفع أهالي المنطقة الى الهجرة. (النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ الجلسة (٥)، ٢٧/اذار/١٩٣٣، الصفحات ٢٩-٣٠)في عام ١٩٣٩ بدأت وزارة الاقتصاد والمواصلات بأخذ إجراءات جديا لحل هذه الازمة، وبعد ذلك قامت بأرسال الخبراء الجيولوجيين لدراسة المنطقة، ومن ثم رفع التقارير عن الوسائل الفعالة التي يمكن بوساطتها توفير مياه الري، ومن اهم الخبراء الجيولوجيين هو الخبير الدكتور ديلبوه امكفادين (Dilbwa Amkzaden). (العامة، ١٩٥٤، صفحة ١٥٠)؛ (البلاد، ١٩٤٠)وفي عام ١٩٤١ أرسلت مديرية الري العامة الخبير الجيولوجي الدكتور ستاتفيليد (C.Statfield)، وبعد ارسال كلا من الخبيران (سي ستاتفيليد و ديلبوه امكفادين) تقارير ساعدت بشكل كبير في تجهيزات المائية للقضاء واهم ما اكد عليه التقريران هو:

١- قيام الحكومة العراقية بأنشاء سد جوفي على عرض قاع مجرى النهر وذلك عند ممر (كوما سنك) وهي منطقة التي يدخل فيها نهر كنكير الأراضي العراقية وهي كلمة كردية تعني مضيق. (الاشعب، ١٩٦٩، صفحة ٢٥)

٢- قيام الحكومة العراقية بأنشاء نفق مهمته ترشيح قاع مجرى النهر.

٣- تجهيز مياه الري لمنطقة الجيزاني بوساطة سد جوفي او خط من الابار على عرض قاع مجرى النهر. (العنزي، ٢٠١١، صفحة ١٦٦)

كانت لهذا التقارير دورا مهما في تسارع المديرية الري العامة للأخذ بها وبالفعل قامت المديرية الري العامة باتخاذ وعدة إجراءات أهمها: -

١- انشاء أربعة جداول متفرعة من نهر كنكير وتوحيدها وتكسيه القاع والجوانب بالكونكريت لتقليل الترشيح من المياه.

٢- قامت مديرية الري العامة بحفر عدة ابار في قاع نهر كنكير ونصب مضخات عليها ووصلها بنفق لتحويل المياه الى الأنهار المؤدية الى البساتين. (العامة، ١٩٥٤، صفحة ١٥١)

ولم ينتهي عمل المديرية الري العامة هنا. ففي ١١ نيسان عام ١٩٥٠ قامت المديرية بحفر ثلاثة ابار تجريبية في كومة سنك كان الغاية منها هو تصريف المياه في هذا الابار تصريفا جيدا بمعدل (٢٠ م٣) في الثانية، وقد أدى نجاح هذا العملية الى تشجيع المديرية الري وحفر (١٣) بئرا ترك واحد منها لقلة التصريف فيه. (والوثائق د.، صفحة ٢)وبعد اكمال مرحلة حفر الابار بدأت مرحلة تجهيزها بالمضخات، اذ امر مجلس الوزراء بتجهيز هذه الابار بـ(٨) مضخات بحيث تستخدم كل مضخة على بئرين، و بعد ذلك تم انشاء قناة خرسانية لكي توصل مياه تلك الابار الى الجداول الرئيسية التي تغذي أراضي قضاء مندلي. (والوثائق د.، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملفة ٣٢٠٥٠/٨١٤٤، لري في لواء ديالى، ١٩٥٠-١٩٥٥، و٩٤، صفحة ١١٢)وبعد ذلك بدأت نسبة تصريف المياه في هذه الابار تنخفض وقد اكتشفت الحكومة ذلك بعد تشغيل المضخات وتبين ان الفائدة المتوقعة من هذا المشروع أصبحت قليلة وغير مفيدة، وذلك يعود الى انخفاض نسبة تصريف هذه الابار فبعد ان كانت نسبة التصريف حوالي (٢٠ م٣) في الثانية أصبحت (١٧ الى ١٨ م٣) في الثانية وبذلك يكون مجموع التصريف الذي سحب من جميع الابار حوالي (١٢٠ م٣) في الثانية. (العامة، ١٩٥٤، صفحة ١٥٢)اما الأسباب التي أدت الى حدوث ذلك هي:

١-هو قرب مواقع تلك الابار بعضها عن بعض.

٢-هبوط مناسيب المياه الجوفية عند استمرار في تشغيل المضخات أدى بالتالي الى فشل مشروع الابار في قضاء مندلي مما سبب في زيادة معاناة الفلاحين وتلف المزروعات والبساتين في القضاء. اما الاثار الاجتماعية التي خلفها فشل مشروع الابار في مياه مندلي هي هجرة أهالي مندلي الى مناطق مختلفة في العراق وترك الكثير منهم مهنة الزراعة ولم يعودوا معتمدين في كسب رزقهم على زراعة المزارع وبساتين الحمضية بل اعتمدوا على أبنائهم الذين اضطروا الى العمل في سلك الشرطة والجيش، كما قد مارس بعضهم الاخر مهن مختلفة منها الحلاقة والحمالة و .....الخ ولم تنتهي مشكلة مياه مندلي طوال العهد الملكي. (الزمان، ١٩٥٦)

الاستنتاج:-

من خلال ما ورد في البحث نستنتج ما يلي:-

١- ان مشكلة الفيضانات هي مشكلة لم تأثر على اللواء بصورة خاصة وانما اثرت على البلاد بصورة عامة، فقد أدت الى خسائر اقتصادية واجتماعية دفعت الالاف من سكان اللواء الى هجرة وترك مزارعهم بعد ان اغرقها الفيضان وبعد ا غرقت دورهم السكنية.

٢- ان إجراءات الحكومة العراقية كانت غير ناجحة في حل جميع المشكلات التي مر بها اللواء في تلك المدة فهي لم تنجح في إيجاد حل لمشكلة مياه منداي كما انها لم تقم بأي إجراءات مسبقة لحد من خطر الفيضانات التي كانت تواجها.

٣- ان حدوث الفيضانات وبصورة متكررة هو دليل على اهمال الحكومة لهذا الجانب، فهي لم تقوم بأنشاء سدود او خزانات قبل حدوث الفيضان وبالتالي قد تحمل السكان العبء الأكبر من ناحية الخسائر فقد ترك معظم المنطقة وهاجروا بعض ان غرقت بيوتهم و اصبحوا بلا مأوى.

٤- الخسائر التي خلفتها مشكلة مياه مندلي دفعت الفلاحين الى ترك مهنتهم والهجرة الى مناطق مختلفة والبعض الاخر منهم بدأ يعمل في مهن أخرى من اجل كسب قوتهم اليومية وهذا يؤدي الى خسارة المساحة المزروعة ونقص في الإنتاج الزراعي الذي كان يمد البلاد بالفائدة المعنوية والمادية.

٥- ان اهم ما جاء بالبحث هو روح المحبة والتعاون بين سكان العراق فقد ساهمت العديد من المناطق في تقديم المساعدات المالية والغير المالية الى العوائل المتضررة في حادث الغرق، مما نستنتج من ذلك ان عامل الاخو والمحبة ومساعدة الناس هو الداعم الرئيسي في نجاح كل مؤسسة او حكومة.

قائمة المصادر والمراجع:-

احمد سوسه. (١٩٦٥). *فيضلتات بغداد في التاريخ*. بغداد: مطبعة الاديب.

آزاد جلال شريف. (١٩٨٩). *فيضانات نهر دجلة الاستثنائية واثارها في الزراعة، رسالة ماجستير* . بغداد: كلية التربية، جامعة بغداد.

اسحق صالح مهدي الحكام. (٢٠٠٠). *جيومورفولوجيه السهول المروحية بين مندلي وبدرة شرق العراق، رسالة ماجستيرغير منشوره*. بغداد: جامعة بغداد، كلية الاداب.

اكرم زينل الصالحي. (١٩٦٨). *سكان لواء ديالى ، رسالة ماجستير*. بغداد: كلية الاداب ، جامعة بغداد.

الحكومة العراقية. (١٩٥٠). *مديرية الري العامة، نهر دجلة وعلاقته باعمال الري في العراق*. بغداد: مطبعة السكك الحديدية.

الحكومة العراقية ، مديرية الري العامة. (١٩٥٤). *التقرير المديريةالري العامة خلال مدة خمسة سنوات ١٩٤٩-١٩٤٥* . بغداد: مطبعة النجاح.

جاسم محمد الخلف. (١٩٥٩). *محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية*. مصر : دار الهنا.

جريدة الاتحاد. (٧ نيسان, ١٩٥٤). *جريدة الاتحاد*.

جريدة البلاد. (١ كانون الثاني, ١٩٤٠). *جريدة البلاد*.

جريدة الزمان. (٢٨ اذار, ١٩٤٥). *جريدة الزمان*.

جريدة الزمان. (٢٣ نيسان, ١٩٤٥). *جريدة الزمان*.

جريدة الزمان. (٢٠ كانون الثاني, ١٩٥٦). *جريدة الزمان*.

جريدة العالم العربي. (١٥ كانون الثاني, ١٩٣٦). *جريدة العالم العربي*.

جريدة العالم العربي. (١١ اذار, ١٩٣٦). *جريدة العالم العربي*.

جريدة العالم العربي. (١٩ ايار, ١٩٣٦). جريدة العالم العربي.

جريدة العراق. (١٢ تموز, ١٩٣٢). *جريدة العراق*.

جريدة العراق. (٢٠ كانون الثاني, ١٩٣٦). *جريدة العراق*.

جريدة العراق. (١١ اذار, ١٩٣٦). *جريدة العراق*.

جريدة العراق. (٢٨ نيسان, ١٩٣٦). *جريدة العراق*.

جريدة العراق. (١٥ كانون الثاني, ١٩٣٦). جريدة العراق. *العدد ٤٠٨١* .

جريدة العراق. (٢٧ اذار, ١٩٤٦). *جريدة العراق*.

جريدة العراق. (٩ تموز, ١٩٤٦). *جريدة العراق*.

خالص حسني الاشعب. (١٩٦٩). *مشكلة مياه مندلي دراسة لاثارها الاقتصادية وتطورها السياسي*. بغداد: مجلة الجمعية العراقية، المجلد الخامس، مطبعة اسعد.

خضير عباس العزاوي. (١٩٦٩). *هذا هو لواء ديالى*. بغداد: المؤسسة العربية للصحافة و الطباعة.

دار الكتب والوثائق. (بلا تاريخ). *الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، ملفة ٣٢٠٥٠/٨١٤٤، لري في لواء ديالى، ١٩٥٠-١٩٥٥، و٩٤.*

دار الكتب والوثائق الوحدةالثقافية البلاط الملكي. (بلا تاريخ). *الملفة ٣١١/٤٥٠ ، قرارات مجلس الوزراء في جلسة يوم ٢٦/١٢/١٩٣٥ ، و٣.*

دار الكتب والوثائق. (بلا تاريخ). *الوحدةالوثائقية ، البلاط الملكي،ملفة ٣١١/٣٤١١ ،منهاج وقرارات مجلس الوزراء لسنة ١٩٣٤، و ١٤.*

در الكتب والوثائق. (بلا تاريخ). *الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية ، ملفة ٣٠٢٥٠/١٤٤ ، حكم محلي ، تفتيش الوحدات الادارية لعام ١٩٥١/٩٥٢، و ١.*

سليم مطر اخرون. (٢٠٠٥). *موسوعة المدائن العراقية*. بغداد: مركز دراسات الامة العراقية.

صباح مهدي رميض. (٢٠١٠). *ديالى سيرة اعلام ومسيرة احداث*. بغداد: مطبعة جعفر العصامي.

صباح مهدي رميض. (٢٠١٠). صحافة العهد اللكي مصدر لدراسة تاريخ العراق. (الطبعة الاولى، المحرر)

عمار حسين علي العنزي. (٢٠١١). لواء ديالى دراسة في اوضاعه الادارية والاجتماعية والاقتصادية (١٩٣٢-١٩٥٨). *رسالة ماجستير غير منشورة*. كلية التربية ابن الرشد ،جامعة بغداد.

كاظم موسى محمد. (١٩٨٦). الموارد المائية في حوض نهر ديالى في العراق واستثماراتها. *اطروحة دكتوراه غير منشورة*. جامعة بغداد / كلية الاداب.

محاضر مجلس النواب. (١٠/نيسان/١٩٤٦). *الدورة الانتخابية العاشرة ١٩٤٣-١٩٤٦، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٦، الجلسة (٢٩).*

محاضر مجلس النواب. (١٠/نيسان/١٩٤٦). *الدورة الانتخابية العاشرة ١٩٤٣-١٩٤٦، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٦، الجلسة (٢٩).*

محاضر مجلس النواب. (٢١/كانون الاول/١٩٣٥). *الدورة الانتخابية الرابعة ١٣٤-١٩٣٣، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة رقم(١٢)*

.

محاضر مجلس النواب. (٢٧/اذار/١٩٣٣). *الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ الجلسة (٥).*

محمود شوقي الحمداني. (١٩٨٤). *لمحات عن تطور الري في العراق قديما وحديثا*. بغداد: مبعة السعدون.

محمود شوقي الحمداني. (١٩٨٤). *لمحات من تطور الري في العراق قديماوحديثا*. بغداد: مطبعة السعدون.

مصطفى جواد، و احمد سوسه. (١٩٥٨). *دليل خارطة بغداد المفصل في خطط بغداد قديما وحديثا*. بغداد.

يحيى كاظم حمود المعموري. (١٩٩٩). *تطور الري في العراق واثاره الاقتصادية والاجتماعية (١٩٣٣-١٩٥٠)*. بغداد: كلية تربية ابن الرشد.